مشهد التوظيف المتغير والهجرة الدولية في ممرات دول حوار أبوظبي: ما هي مهارات المستقبل؟

تواجه الدول الأعضاء في مسار حوار أبوظبي تغيراتٍ متزايدة على الصعيد التكنولوجي في مجال التوظيف، فيما تعمل البلدان التي تشكل وجهةً للمهاجرين على تنويع اقتصاداتها والاتجاه نحو الصناعات المعتمدة بشكلٍ كبير على رأس المال والتكنولوجيا. ويتمّ التعامل مع هذا التغيير من خلال سياسات واستراتيجيات تُطرح على أعلى المستويات، وقد تسارعت وتيرتها منذ بداية جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). لا شكّ في أنّ هذا التحوّل مدفوعٌ في الأساس بفعل استراتيجيات التنمية الوطنية، وهي تهدف عموماً إلى تعزيز الاستفادة من الأتمتة والرقمنة، مع الحرص على التنويع في المجالات ذات الصلة بما يشمل العديد من القطاعات سريعة النمو. ستؤثر التغييرات في كلّ من طبيعة الاقتصاد وسوق العمل بشكل مباشر على الطلب على المهارات في هذه البلدان مستقبلياً. ومن المقرّر أن تكون المهارات المطلوبة ذات صلة أكثر بالميدان التكنولوجي، كما وأن تكون قائمة على الدمج بين مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أي ما يُعرف باسم «STEM»، وأن تشمل مجموعة متنوعة من المهارات الشخصية التي تعزّزها وتؤدّي دوراً مكمّلاً للوظائف المؤتمتة والقائمة على التكنولوجيا – وهي مهارات لا تلقى إقبالاً كبيراً من الطلاب المحتملين في الوقت الحالي أو يصعب تحديدها. ونظراً لأن مجالات حوار أبو ظبي ترتكز إلى حدّ بعيد على هجرة اليد العاملة، فإن التغييرات الوشيكة ستؤثر على المهاجرين وبلدان منشئهم وأنظمة التوظيف المرتبطة بهم. في حين أن بلدان منشئهم تشهد تزايداً في التعليم، إلّا أنّ نسبة القوى العاملة التي تتمتّع بمستوى تعليمٍ عالٍ ما تزال منخفضة نسبيّاً. واللّافت هو وجود نقص في الأفراد من ذوي المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا، وقد تُترجم فرص الهجرة إلى نقص في هذه المهارات في بلدان المنشأ. ينبغي على كلّ من البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة تكييف التعليم وسوق العمل وأنظمة توظيف المهاجرين لديها لتتواءم مع الطلب المحلي والأجنبي على المهارات، وذلك لاغتنام الفرص التي ستجلبها الموجة التكنولوجية الجديدة. يجب أن تستمر أنظمة التعليم في كلٍّ من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في مضافرة جهودها لنقل المهارات المطلوبة إلى الأجيال المستقبلية، مع تقديم مزيدٍ من الحوافز للطلاب للتسجيل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضياتSTEM وبرامج التدريب المهني. علاوةً على ذلك، يجب العمل على تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة، وتطوير سبل التثقيف بشأن المهارات الشخصية المؤثرة وتحديدها وتقييمها كجزءٍ من ثقافة التعليم المعتمدة. يجب على البلدان أيضاً تكييف برامج التوظيف التي تهدف إلى تلبية احتياجات العمل وينطبق ذلك على بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حدٍّ سواء. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من ضرورة توثيق الجهود وتوطيد التقارب بين قطاعي التعليم والتوظيف. لذلك، سيؤدّي مسار حوار أبو ظبي دوراً مهماً في إقامة الحوار والشراكات، لا سيما حول قضايا اعتماد مؤهلات التحصيل العلمي، والشراكات الخاصة بالهجرة القائمة على تنمية المهارات.

المؤلف
جايسون جاجنون و كاثرين جاجنون ، مركز التنمية، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية